

تقرير

قانون الـ 50 تصحيح التمثيل المسيحي على حساب السنة

عكار - روبير عبد الله

قبل حوالي السنة، قطع وفد من نواب 14 آذار مئات الكيلومترات لزيارة الحدود الشمالية مع سوريا. ذرفوا دموعاً كثيرة على الشعب السوري، وخصوصاً «أهل السنة» من بينهم، يتقدمهم منسق الأمانة العامة لـ 14 آذار فارس سعيد والنائبان نديم الجميل وأنطوان زهرا. أحسن أهالي الوادي وفادة زوارهم، ظناً منهم أن شعاراتهم حول «المجتمع المسيحي فوق كل اعتبار» صارت من الماضي، وحسبوا أن خطب سميح جعجع المهداة إلى أبناء جسر الشغور وأحياء حمص وحمه دليل تبرؤ من تاريخ في العدا لكل ما هو مسلم وعربي.

مسيحي 14 آذار جمع الناخب المسيحي العكاري في دائرة واحدة من أجل «عدم رهن إرادته للناخب السنّي»، علماً بأن الفضل في رفع هذا الهاجس، إذا تحقق، مرهون مبدئياً بموافقة تيار المستقبل (السنّي)، الذي عليه أن يملّي خياراته على جمهوره. ومع العلم، أيضاً، أن الأمر الأخير ليست دونه عوائق. فتجربتنا الانتخابية النيابية الأخرتان، أظهرتا أن الناخب - بل النائب - السنّي طوع أمر قيادة المستقبل، التي تمكنت من استبدال نواب عكار السنّة مصطفى هاشم وعزام دندشي ومحمود المراد بثلاثة آخرين من دون أي عناء يذكر. وهذا ما سهّل على مسيحي 14 آذار التلاعب بخفة نادرة بمصير زهاء ربع مليون ناخب عكاري.

سلّم بعض نواب مسيحي 14 آذار الأمانة العامة لمجلس النواب نهار الخميس الفائت «اقتراح قانون يرمي إلى تعديل أحكام قانون الانتخابات النيابية» حمل الرقم 2008/25. وهو القانون المتداول باسم الدوائر الخمسين. وقد نالت عكار حصتها من الدوائر الخمسين بقسمتها إلى ثلاث دوائر. كانت حصة الدائرة الأولى نائباً سنياً وآخر علويّاً، وحصة الدائرة الثانية صافية للمسيحيين باثنتين للروم الأرثوذكس وثالث للموارنة. أما حصة الدائرة فتتمثل بثلاثة نواب للمسلمين السنّة.

ظاهر الأمر، وبالجملة، بداية تصحيح التمثيل السنّي في عكار بزيادة نائب لهم ليصبح عدد النواب السنّة في عكار يساوي نصف عدد نوابها الإجمالي، علماً بأن نسبة الناخبين السنّة في عكار إلى إجمالي ناخبها يساوي 64 في المئة بحسب لوائح الشطب العائدة لانتخابات العام 2009.

لكن على مستوى الدوائر الثلاث، هناك تقطيع فاضح لأوصال عكار، ودفعها لمزيد من التطييف في مكان، والتذهب في مكان آخر. بالإضافة إلى حل مؤقت



ثلاث ناخبي الدائرة الثانية من السنة ولا تمثلك نيابياً لهم في القانون المقترح



للتراجع النسبي في عدد المسيحيين، سرعان ما سيطر ضرورة تقسيم جديد في الدورات الانتخابية المقبلة. خصص للدائرة الأولى مقعدان واحد للسنّة والعلويين. علماً بأن عدد الناخبين السنّة في هذه الدائرة يبلغ نحو أربعين ألفاً، والعلويين سبعة آلاف وسبعمئة، الأمر الذي يعني حتماً عزوف العلويين عن المشاركة في الانتخابات المقبلة، إلا إذا أدت الأحداث السورية في الأشهر الفاصلة عن الانتخابات إلى نتائج تعدل من طبيعة العلاقات المتأزمة حالياً بين الطرفين.

الدائرة الثالثة تضمنت ثلاثة مقاعد للسنّة وهدفهم، وهذا ما سيؤدي إلى عزل أكبر تجمع سنّي في عكار (68 ألف

القانون تقطيع فاضح لأوصال عكار وتواصل ابنانها (أرشيف - هيثم الموسوي)



ناخب)، الأمر الذي يفعل من التيارات المتطرفة في هذا الوسط. وإذا كان المعيار الطائفي هو المحدد الوحيد في القانون الانتخابي العنيد فإن 1700 ناخب ماروني في هذه الدائرة سيتحولون أقلية لا شأن لها بمجرى العملية الانتخابية.

الطامة الكبرى في الدائرة الثانية، نزوة ابتكارات مسيحي 14 آذار. يتوزع الدائرة 34 ألف ناخب سنّي، 30 ألف أرثوذكسي، 26 ألف ماروني، 5 آلاف كاثوليك، 2,5 ألف علوي. نواب الدائرة الثلاثة مسيحيون، إنثن منهم أرثوذكس والثالث ماروني. أما السنّة، الأكثر عدداً، فلا تمثّل لهم. وهذا ما يستتبع عدم ترشح أي من أبناء البيرة أكبر بلدات الدير الأوسط إلى الانتخابات، ولا من أبناء تكريت أكبر بلدات الجومة بعد رحبة، وهذا يعني أيضاً حرمان أبناء حلبا بأغليبيتهم الإسلامية (3880 سنّة، 1750 أرثوذكس، 550 موارنة) من إمكان الترشح، أخذين في الاعتبار أن حلبا مركز المحافظة التي يشكّل فيها المسلمون أكثر من الثلثين.

هذا «الستاتيكو» يظل قائماً وفق معطيات الانتخابات النيابية السابقة، حيث كانت لتيار المستقبل الكلمة الفصل في تقرير وجهة المسلمين السنّة ترشحاً وأقترافاً. لكن السنّين الماضيتين أبرزتا حالة اعتراض جدية بوجه المستقبل مثلها النائب معين المرعبي، فأعلنت أوساط عدة في التيار أنها حسمت عدم مشاركته في الانتخابات المقبلة، وكرر المرعبي بذاته موقفه من عدم الترشح. لكن استطلاعاً للرأي أجرته وسيلة إعلامية شمالية أظهر أن المرعبي يحظى بأعلى قدر من التأييد الشعبي في عكار والشمال، يليه النائب خالد ضاهر.

تقرير

احتفال ناصري. حركي. نوستالجي بعبد الناصر

إذا كان حزب الكتائب،

مثلاً، «يحنّ» إلى زمن بشير

الجميل، فإن حزب الاتحاد

الاشتراكي أكثر «حنيناً»،

ويعيش في زمن جمال عبد

الناصر. أمس، على جسر سليم

سلام، أحياء الحزب، بالاشتراك

مع حركة أمل، ذكرى عملية

سليم سلام، واستذكر

مناصروه «القائد خالد»

أحمد محسن

أقفل حزب «الاتحاد» منطقة سليم سلام أمس، قرب الجامعة اللبنانية الدولية، لساعة من الزمن، احتفالاً بمناسبة تيعودان إلى «زمن سحيق». الأولى «نوستالجيّة» فوق العادة، خفتت أخيراً، وتمثّل في رحيل «القائد الخالد» جمال عبد الناصر، الذي وضعوا له صورة «خافطة» أيضاً، فوق الجسر. صورة خافطة، رغم أنه يبدو غاضباً فيها. والمناسبة الثانية، نبيلة جداً، وتمثّل في العملية التي أوقفت الزحف الإسرائيلي إلى أزقة العاصمة، في 1982. كان الحشد خجولاً، إلا أن المفاجأة كانت طفرة الأمن. الأمن المسوك. بالتأكيد كان

عدد رجال الانضباط أكثر من الحاضرين. الحاضرون بوجوه مقيمة في زمن «النكسة» ولكنها ما زالت متحمسة إلى «المقاومة». أحد الرجال في «الصفوف الأمامية» ارتدى ثياباً على «موضة» ذلك الزمن، وجاره احتفظ بسالفيه على حالهما منذ الثمانينيات، والآخرين، كانوا في الإطار ذاته: ردوداً أغنيات ذلك الزمن بدورهم. وكان «عريف» الحفل «شوساً» بصوت جهوري، شدد على «دور بيروت في المقاومة». وبعد كلمات، استعادت الحقيبة، غادر الجميع بهدوء. وكان ممكناً الإنصات إلى أصوات الحاضرين، تحت العشرين، القادمين من مناطق مار الياس مثلاً، وسماع اسم عبد الناصر يتردد قليلاً. غالباً ما يأتي

كإجابة عن سؤال تكرر كثيراً في أوساط القادمين من أحياء سليم سلام القريبة، وهم يشيرون بأصابعهم إلى صورة «القائد خالد»، ويكررون: عبد الناصر؟ مين يعني عبد الناصر؟ أما عن صاحب العملية، فيقولون إن الرجل معروف في المنطقة واسمه محمد غنيم. الرجل يقول إنه معروف أيضاً، وأنه فعلاً صاحب أول عملية ضد الجيش الإسرائيلي في 1982. ومن على جسر سليم سلام، الشهير بالزحمة التي لو كان الجسر رجلاً لكفر بها، ومقابل الكنيسة المشهورة بفراغها من عباد الله، وقف غنيم يستعير من ذاكرته صور القتال مع الإسرائيليين. ويزهو لا يمكن إخفاؤه سرد التفاصيل بلا توقف. وهذا

حاضرون بوجوه مقيمة في زمن «النكسة»، لكنها ما زالت متحمسة إلى «المقاومة» (مروان طحطج)



مفهوم. من «البيارنة» اليوم من يحنّ إلى تاريخ كانت بيروت فيه «مقاومة» وكان زعيمها هو الراحل عبد الناصر. وربما، لشدة الحماسة، كان سرداً من النوع الذي يشعر سامعه أن السارد كرره ألف مرة قبلاً فحفظه إلى هذه الدرجة. لا يساوم الرجل على «الحقيقة» (يضحك بصوت منخفض هنا). يُحكى في محيط سليم سلام أن العملية التي حملت اسم النفق متنازع عليها، كما تنازع المقاومون على عملية خلدة. كانت «الطاسة» ضائعة، «طاسة» الجهة التي «شقلبت» الدبابة الإسرائيلية ضاعت بين التنظيمات الموجودة في المنطقة. البعض يقول إن رجلاً في حركة أمل أخذوا المبادرة حينها. البعض يقول إن حزب الاتحاد العربي الاشتراكي هو الذي قاتل. آخرون يقولون إن الرجال الذين أخذوا المبادرة في حركة أمل صاروا لاحقاً في حزب الله. وآخرون أيضاً يذهبون أبعد من ذلك، فيؤكدون أن الجميع شارك، وإن صح الرأي الأخير، فذلك يعني أن «القوى الوطنية اللبنانية» بأسرها أسهمت في «تدمير» دبابة على جسر سليم سلام. ولا يمكن الاستخفاف بحدث مماثل، إنه عمل بطولي. ولكن، الشاهد الحاضر من وقتها، محمد غنيم، يجزم بأن «حزب الاتحاد العربي الاشتراكي»، بتاريخه العريق، واسمه الطويل هذا، هو الذي قام بالعملية، بل إنه هو شخصياً، محمد غنيم، تصدى بنفسه للزحف الإسرائيلي. كان لديهم، في 1982، أي حزب الاتحاد، مقر في المنطقة. وعلى ذمته، كان المقر الوحيد آنذاك، إذ «هرب الجميع». هرب الجميع وبقي حزب الاتحاد، الذي «يستلهم» أفراد «الفداء» من «القائد» جمال عبد الناصر.